



المراجعة الإقليمية لأفريقيا مراجعة ثلاثين عاماً على تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين +30 التقرير الموجز (2024-2020)

حالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا: 30 عاماً منذ إعلان ومنهاج عمل بكين (بكين +30)

المراجعة الإقليمية لأفريقيا
ملخص تنفيذي
2024-2020

المحتويات

المحتويات	Error! Bookmark not defined.
1. المقدمة والخلفية والسياق	1
2. النتائج الرئيسية	Error! Bookmark not defined.
1.2 المجال الحاسم أ - التنمية الشاملة للجميع والازدهار المشترك والعمل اللائق	3
2.2 المجال الحاسم ب- القضاء على الفقر، الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية	Error!
	Bookmark not defined.
3.2 المجال الحاسم ج- التحرر من العنف والوصمة والقوالب النمطية	Error! Bookmark not defined.
4.2 المجال الحاسم د- المشاركة، المساءلة والمؤسسات المستجيبة للنوع الاجتماعي	5
5.2 المجال الحاسم هـ - مجتمعات سلمية وشاملة للجميع	Error! Bookmark not defined.
6.2 المجال الحاسم و- حماية البيئة والعمل المناخي وبناء القدرة على التكيف	6
3. الرسائل الرئيسية والتدابير ذات الأولوية	Error! Bookmark not defined.

1. المقدمة والخلفية والسياق

حقوق المرأة هي حقوق الإنسان! - كانت هذه هي الرسالة التي جاءت واضحة وصريحة من إعلان ومنهاج عمل بكين لعام 1995. فقد قدم الإعلان خارطة طريق تحدد أهدافاً والتزامات طموحة لمعالجة اثني عشر مجالاً من مجالات الاهتمام الحاسمة التي تؤثر على النساء والفتيات، والتي تمتد من التعليم والصحة إلى التمكين الاقتصادي والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان. ويصادف العام المقبل الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد منهاج عمل بيجين وهو تذكير قاتم بأننا بعيدون عن تحقيق أهدافه وتطلعاته وجوهره.

1. مسار المكاسب الإنمائية في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لا يسير على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العديد من الدول الأفريقية الأعضاء. ويظهر مؤشر النوع الاجتماعي في أفريقيا - الذي يقيس عدم المساواة في الفرص من خلال الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والتجارية وتمكين المرأة وتمثيلها - إلى أن عدم المساواة بين الجنسين لا يزال كبيراً. ويشير المؤشر إلى تقدم بطيء نحو المساواة بين الجنسين، حيث بلغ نسبة 50.3% في عام 2023¹، بزيادة طفيفة فقط من 48.8% في عام 2019². ولم يحقق أي بلد في أفريقيا المساواة بين الجنسين، مما يشير إلى أن التحديات منتشرة على نطاق واسع وتؤثر على البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط والمرتفع في القارة.
2. تؤكد هذه المراجعة الثلاثين لمنهاج عمل بكين على رسالة حاسمة لكافة أصحاب المصلحة الذين يسعون إلى تضييق الفجوة بين الجنسين في القارة مفادها أن اعتماد القوانين والسياسات والتشريعات وخطط العمل خطوة أساسية ولكنها ليست كافية لترجمة الإجراءات إلى نتائج ملموسة. ويتعين على الدول الأعضاء المضي إلى ما هو أبعد من مجرد إصدار السياسات والتشريعات وتعديلها واعتمادها إلى تنفيذها وإنفاذها بفعالية. إن وجود آليات تنفيذ وإنفاذ جيدة الموارد، إلى جانب الالتزام السياسي الراسخ والتنسيق الفعال والشراكة الفاعلة والبيانات المصنفة في الوقت الفعلي حسب الجنس والعمر والجغرافيا والإعاقة، أمر ضروري للتعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا.
3. إن مراجعة بكين +30 ليست هامة فحسب؛ بل بالغة الأهمية، حيث تجري في عالم يتصارع مع تهديدات جديدة ومتطورة - أزمات اقتصادية، وصددمات أمنية، وتغير المناخ، وتغير المشهد الجيوسياسي، والتميز المستمر القائم على النوع الاجتماعي. ومن اللافت للنظر أن المراجعة تغطي فترة تعرضت فيها مرونة الاقتصادات للاختبار بسبب الصدمات الصحية مثل جائحة كوفيد-19 وغيرها من أزمات الصحة العامة، مما أثر بشكل كبير على التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف منهاج عمل بكين.
4. من خلال إشراك كافة أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والشباب، فإن عملية المراجعة ستعمل بمثابة آلية قوية للاعتراف بالتقدم الذي أحرزته أفريقيا، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى التحسين، والتأكيد على الإجراءات الرئيسية للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويضمن ذلك احترام حقوق النساء والفتيات وأصواتهن والدفاع عنها على كافة مستويات المجتمع.

¹ تقرير مؤشر النوع الاجتماعي في أفريقيا 2023، في الصحافة

² تقرير مؤشر النوع الاجتماعي في أفريقيا لعام 2019 (https://www.afdb.org/en/documents/africa-gender-index-report-2019-analytical-report)

5. وفقاً للتكليف الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار E/RES/2022/5، أجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مراجعة إقليمية في عام 2024 للإنجازات التي حققتها الدول الأفريقية الأعضاء في تنفيذ منهاج العمل في أفريقيا، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

6. تكتسب هذه المراجعة أهمية خاصة لأنها تتزامن مع اختتام المرحلة الأولى العشرية من تنفيذ أجندة 2063 والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، وتقييم العقد الأول من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

7. تهدف مراجعة بكين +30 إلى الاستفادة من أوجه التآزر بين منهاج عمل بكين وأجندة 2030، وبالتالي توحيد الجهود الرامية إلى التعجيل بتحقيق الالتزامات العالمية الرئيسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وقد تم تجميع مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر المحددة في منهاج عمل بكين في ست مجموعات، مما يؤكد على الموازنة بين الإطارين:

أ. الناس: القضاء على الفقر، والحماية الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية.

ب. الكرامة: التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية.

ج. الازدهار: التنمية الشاملة، والازدهار المشترك، والعمل اللائق.

د. الشراكة: المساواة والمشاركة والمؤسسات المستجيبة للنوع الاجتماعي.

هـ. السلام: مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع، و؛

و. الكوكب: الحفاظ على البيئة والعمل المناخي وبناء القدرة الصمود.

8. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الدول الأعضاء تقارير عن إنجازاتها في المؤسسات والعمليات الوطنية، فضلاً عن البيانات والإحصاءات اللازمة للنهوض بتمكين النساء والفتيات في المنطقة.

9. تم إجراء هذه المراجعة من خلال دراسة استقصائية إقليمية على الإنترنت وجمع تقارير المراجعة الوطنية المقدمة من الدول الأفريقية الأعضاء. ومن بين الدول الأعضاء الـ 54، قدمت 39 دولة عضو تقارير المراجعة الوطنية الخاصة بها، واستكملت استبيانات المسح الإلكتروني³. وعند الضرورة، استُكملت البيانات والمعلومات المستقاة من التقارير الوطنية والمسح ببيانات من مصادر ثانوية.

2. النتائج الرئيسية

تم إحراز تقدم كبير في النهوض بالمساواة بين الجنسين منذ مراجعة بكين +25، ولكن لم يحقق أي بلد أفريقي ذلك بالكامل وفقاً لمؤشر النوع الاجتماعي في أفريقيا لعام 2023، قطعت أفريقيا نصف الطريق فقط نحو سد الفجوة بين الجنسين بشكل عام.

10. تُعد الإحصاءات الدقيقة والشاملة المتعلقة بالنوع الاجتماعي ضرورية لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، وتحديد أوجه عدم المساواة الرئيسية لاتخاذ إجراءات على مستوى السياسات، والوفاء بالالتزامات الإبلاغ العالمية والإقليمية، مثل أجندة التنمية المستدامة 2030 وأجندة 2063. ويحث منهاج عمل بكين الحكومات

³وسط أفريقيا (تشاد، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو)، شرق أفريقيا (بوروندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، إثيوبيا، كينيا، رواندا، السيشيل، الصومال، جنوب السودان، أوغندا، تنزانيا)، شمال أفريقيا (الجزائر، مصر، المغرب، السودان، تونس)، الجنوب الأفريقي (بوتسوانا، إسواتيني، ليسوتو، ملاوي، موزمبيق، ناميبيا، جنوب أفريقيا، زامبيا، زيمبابوي)، غرب أفريقيا (بنين، الرأس الأخضر، كوت ديفوار، غانا، ليبيريا، مالي، سيراليون، السنغال، توغو). أكملت كافة البلدان المذكورة استبيان المسح الإلكتروني باستثناء السنغال وتوغو. وعلى العكس من ذلك، أكملت مدغشقر وأنغولا الاستبيان ولكنهما لم يقدمتا تقرير المراجعة الوطنية. تستند المجموعات دون الإقليمية إلى تصنيف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

المراجعة الإقليمية لأفريقيا مراجعة ثلاثين عاماً على تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين +30 التقرير الموجز (2020-2024)

على جمع البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي ونشرها بانتظام لأغراض التخطيط والتقييم. وقد خُطت العديد من الدول الأعضاء، على مدى السنوات الخمس الماضية، خطوات واسعة في جمع واستخدام الإحصاءات المتعلقة بالنوع الاجتماعي لتخطيط السياسات، حيث أحرزت 22 دولة تقدماً في هذا المجال. وقامت 19 دولة بتعزيز قدرتها على تقييم بيانات النوع الاجتماعي واستخدامها بفعالية. بالإضافة إلى ذلك، قامت 32 دولة بتحديد مؤشرات وطنية لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبدأت 30 دولة في تجميع البيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالنوع الاجتماعي.

11. في حين أحرزت عدة دول أعضاء تقدماً في تعزيز نظم الإحصاءات الوطنية لتسهيل إنتاج وإدارة ونشر بيانات جيدة مصنفة حسب النوع الاجتماعي، لا يزال هناك تحدٍ قائم في هذا الصدد. ويؤثر ذلك على رصد الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والمساءلة عنها ورفع التقارير بشأنها.

1.2. المجال الحاسم أ: التنمية الشاملة للجميع، الازدهار المشترك والعمل اللائق

12. التنمية الشاملة للجميع والازدهار المشترك والعمل اللائق أمور بالغة الأهمية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وضمان المساواة في الحصول على الفرص والموارد والأجور العادلة للجميع. وتؤكد أجندة 2030 على أهمية التنمية الشاملة، مع مراعاة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتعزيز التقدم المستدام. وتماشياً مع ذلك، دأبت البلدان الأفريقية على مراجعة واعتماد وتنفيذ سياسات تعالج احتياجات النساء والفتيات في عالم العمل، والرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي، والفجوة الرقمية بين الجنسين والاقتصاد القائم على المساواة بين الجنسين. وعلى الرغم من أن الالتزامات الشاملة لا تزال متشابهة، إلا أن التنوع في النهج واضح، حيث تم إدماج بعض المبادرات في أطر التنمية الوطنية والبعض الآخر يستهدف تحديداً المساواة بين الجنسين في عالم العمل (أ)، الحد من/إعادة توزيع الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي (ب)، تقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين (ج)، دعم اقتصاد أكثر مساواة بين الجنسين من خلال سياسات الاقتصاد الكلي (د) إصلاح القوانين التمييزية والممارسات العرفية التي تعيق ملكية المرأة للموارد الإنتاجية وإمكانية وصولها إليها وتحكمها فيها.

13. لا تزال الفجوات بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة قائمة، حيث تواجه النساء نسبة ضعف أعلى (68 في المائة من النساء مقابل 57 في المائة من الرجال)، والعمل غير الرسمي (73 في المائة من النساء في القطاع غير الرسمي في الفترة من 2020 إلى 2024 مقابل 72 في المائة في الفترة من 2015 إلى 2019)، وعبء غير متناسب من الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي (النساء: 249 دقيقة/اليوم؛ الرجال: 87 دقيقة/اليوم).

14. على الرغم من قيام الدول الأعضاء بتنفيذ مبادرات وإصدار أطر قانونية للتنمية الشاملة، لا تزال المرأة في أفريقيا متخلفة عن الرجل في المشاركة في القوى العاملة، والحصول على السلع والخدمات الرقمية، والوصول إلى الموارد الإنتاجية والتحكم فيها، بما في ذلك الأراضي والخدمات المالية، وعدم الاعتراف بالرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي غير مدفوع الأجر والحد منه وإعادة توزيعه، مما يعوق الازدهار المشترك وفرص العمل اللائق.

2.2. المجال الحاسم ب: القضاء على الفقر ، الحماية الاجتماعية ، والخدمات الاجتماعية

يؤثر الفقر بشكل كبير على نوعية حياة الأفراد، لا سيما النساء والفتيات، ويحد من قدرتهن على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعليم والصحة والتوظيف. وقد نفذت البلدان تدابير للحد من الفقر بين النساء والفتيات حيث تنطوي هذه التدابير الرامية إلى القضاء على الفقر بين النساء والفتيات على مجموعة من التدخلات في مختلف البلدان في أفريقيا، والتي تركز على جملة أمور منها استراتيجية الحد من الفقر بين النساء والفتيات (أ)، وبرامج الحماية الاجتماعية (ب) ، والبرامج الصحية التكميلية الشاملة (ج) والبرامج التعليمية (د).

15. تشمل الجهود التي بُذلت مؤخرا لمعالجة الفقر وتوسيع وتحسين الحماية الاجتماعية للمرأة ، توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية، ودعم ريادة الأعمال، وزيادة فرص الحصول على الموارد الإنتاجية، وتنفيذ التحويلات النقدية من خلال مبادرات محددة الأهداف ومراعية للنوع الاجتماعي. ومع ذلك، تستمر التحديات في ضمان التغطية والموارد الكافية للنساء في سائر أنحاء القارة. ولا يزال الإنفاق على الحماية الاجتماعية منخفضا عند نسبة 3.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تقدر منظمة العمل الدولية أن توفير أربع استحقاقات أساسية للحماية الاجتماعية يتطلب 8.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

16. خطت البلدان الأفريقية خطوات ملحوظة في تحسين النتائج الصحية للمرأة، كما يتضح من انخفاض معدل وفيات الأمهات بنسبة 1.7 في المائة بين عامي 2016 و2020، وانخفاض معدلات الخصوبة لدى المراهقات من 88.9 في عام 2020 إلى 84.6 في عام 2022. بالإضافة إلى ذلك، تحسنت إمكانية الحصول على خدمات تنظيم الأسرة. وتهدف الجهود الجارية إلى تعزيز فرص الحصول على الرعاية الصحية في المناطق الحضرية والريفية والنائية، مع التركيز على الصحة الجنسية والإنجابية والأمراض المزمنة بين النساء. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة، بما في ذلك تعزيز النظم الصحية للاستجابة الفعالة لمكافحة تفشي الأوبئة والجوائح مثل كوفيد-19 وجدري القردة والإيبولا والملاريا. كما أن عدم كفاية البنية التحتية في المناطق الريفية والتفاوت في الحصول على الرعاية الصحية بين المجتمعات المهمشة يؤثر سلباً على إمكانية الحصول على رعاية صحية جيدة النوعية.

17. قطعت الدول الأفريقية الأعضاء أشواطاً كبيرة في التعليم الابتدائي والثانوي والعالى، حيث بلغت نسبة الإناث إلى الذكور 0.99 في التعليم الابتدائي و 1.01 في التعليم الثانوي و 1.02 في التعليم العالى. ويتعزز هذا التقدم من خلال التركيز المتزايد على التعليم والتدريب التقني والمهني للنساء والفتيات، بالإضافة إلى المبادرات التي تطبق التدريب على المهارات التي تعالج الفصل المهني، وتدريب المعلمين على نحو يراعي النوع الاجتماعي، وبيئات التعلم المحسنة التي تهدف إلى مواجهة التحديات وتعزيز تنمية مهارات المرأة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والمجالات الرقمية.

18. لا تزال الفجوة الرقمية بين الجنسين قائمة، إذ إن النساء (28 في المائة بين عامي 2020 و2023) أقل وصولاً إلى الإنترنت والفرص الرقمية مقارنة بالرجال (38 في المائة في الفترة ذاتها)، مع تفاوت بنسبة 10 نقاط مئوية في المتوسط بين عامي 2020 و2023. وتساهم هذه الفجوة الرقمية في نقص الوصول إلى الأصول المالية والرقمية والممتلكات مع تزايد عدد الدول الأعضاء التي تتبنى استخدام التكنولوجيا.

3.2. المجال الحاسم ج: الحرية من العنف والوصمة والقوالب النمطية

19. ينتشر العنف ضد النساء والفتيات على نطاق واسع ، ولا يزال أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً في جميع أنحاء أفريقيا. ويتجلى العنف ضد النساء والفتيات في أشكال مختلفة ، بما في ذلك العنف المنزلي، وزواج الأطفال والزواج المبكر وزواج الأطفال والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والاتجار بالبشر. وقد أعطت تسع وعشرون دولة من أصل تسع وثلاثين دولة عضو الأولوية لزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري والعنف الأسري وعنف الشريك

المراجعة الإقليمية لأفريقيا مراجعة ثلاثين عاماً على تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين +30 التقرير الموجز (2020-2024)

والتحرش الجنسي لاتخاذ إجراءات بشأنها على مدى السنوات الخمس الماضية. كما تم إعطاء الأولوية للعنف الذي تسهله التكنولوجيا وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث في 25 و20 دولة على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، ينتشر العنف ضد النساء والفتيات في بيئات النزاع ووسائل الإعلام والسياسة، وقتل الإناث في العديد من الدول الأعضاء، مما يعكس الفوارق الاجتماعية والاقتصادية المتجذرة والقوالب النمطية الضارة.

20. تحققت إنجازات كبيرة في مجال النهوض بحقوق الإنسان للمرأة، بما في ذلك سن تشريعات تجرم العنف ضد النساء والفتيات وإلغاء قوانين الأحوال الشخصية والأسرة التي تميز ضد حق المرأة في ميراث الملكية. ومع ذلك، لا تزال هناك عوائق في معالجة مسألة وصول النساء إلى العدالة، ولا سيما الناجيات من العنف اللاتي يلتمسن المساءلة وسبل الانتصاف في آليات العدالة الرسمية وغير الرسمية. وتؤدي الأعراف الاجتماعية والجنسانية والثقافية التمييزية إلى إدامة العنف ضد النساء والفتيات والقوالب النمطية الضارة ووصم النساء اللاتي يلتمسن العدالة.

21. لا تزال الأعراف الاجتماعية والثقافية والجنسانية التمييزية قائمة في غالبية الدول الأفريقية الأعضاء - 56 في المائة من الدول الأعضاء التي تم مراجعتها - لا تزال تعاني من نظم تتيح التمييز المنهجي والهيكلية ضد النساء والفتيات، على الرغم من وجود أطر قانونية تراعي النوع الاجتماعي، مما يؤدي في النهاية إلى حرمانهن من كرامتهن وفرصهن في الحياة الاقتصادية والسياسية.

4.2. المجال الحاسم د: المشاركة، المساواة، والمؤسسات المستجيبة للنوع الاجتماعي

22. إنشاء المؤسسات والعمليات الوطنية أمر بالغ الأهمية لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين الواردة في منهاج عمل بكين وأجندة 2030. ويضمن إضفاء الطابع الرسمي على المساواة بين الجنسين داخل النظم الوطنية أن تتجاوز السياسات الإيماءات الرمزية إلى العمل الملموس، مما يدمج المساواة بين الجنسين في الحوكمة والقانون والسياسة الاجتماعية. وهذا يخلق مسارات مستدامة للتقدم من خلال تعزيز المساواة وضمان تنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين بفعالية من خلال الاستراتيجيات الوطنية وخطط العمل والآليات المنسقة.

23. على مدى السنوات الخمس الماضية، وضع 36 بلداً من أصل 39 بلداً أفريقياً استراتيجيات أو خطط عمل وطنية للمساواة بين الجنسين، مع وجود آليات لإشراك مختلف أصحاب المصلحة. ومن بين هذه البلدان، وضع 23 بلداً خطياً لتنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ووضع 28 بلداً خطط عمل تستند إلى توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. بالإضافة إلى ذلك، نفذ 15 بلداً توصيات المراجعة الدورية الشاملة.

24. حققت الدول الأعضاء في كافة المناطق دون الإقليمية الأفريقية تقدماً في تعزيز الآليات المؤسسية للمساواة بين الجنسين، إلا أن هذه الجهود مقيدة بسبب الافتقار المتقطع للموارد التنظيمية والبشرية والمالية الكافية.

25. مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار أمر بالغ الأهمية في النهوض بالمساواة بين الجنسين، وضمان أن تكون السياسات والإجراءات شاملة للجميع. وقد نفذت الدول الأعضاء تدابير لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار (أ) في الإعلام (ب)، الأجهزة الوطنية (ج)، في إدماج منظورات النوع الاجتماعي في مختلف القطاعات، (د) داخل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

26. تواجه أفريقيا تقدماً بطيئاً ومتفاوتاً في تمثيل المرأة ومشاركتها في الحياة العامة وصنع القرار، إذ لم تشهد أفريقيا سوى زيادة بنسبة 1 في المائة في التمثيل البرلماني من 25 في المائة في عام 2021 إلى 26 في المائة في عام 2024، بينما شهدت منطقة القرن الأفريقي وشمال أفريقيا انخفاضاً بنسبة 2 في المائة.

27. شهد تمثيل المرأة في وسائل الإعلام تحسناً، مما عزز إشراكها في القيادة في هذا القطاع، وفي التصوير الإيجابي عبر مختلف المنصات.

4.2. المجال الحاسم ه: مجتمعات سلمية وشاملة للجميع

28. تتطلب المجتمعات السلمية والشاملة المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلام والاتفاقات الأمنية والعمل الإنساني وحل النزاعات والاستجابة للأزمات. وفي أفريقيا، استمرت النزاعات التي طال أمدها على نحو لا مثيل له من حيث الحجم والتعقيد والترابط، مما أدى إلى تفاقم تعرض المرأة للعنف والاستغلال وانتهاك حقوقها. وأسفرت هذه النزاعات عن عمليات نزوح واسعة النطاق وزيادة الإنفاق على الأسلحة، مما استلزم تدخلات إنسانية على نطاق واسع، تجاوزت المستويات التي كانت سائدة قبل أكثر من عقد من الزمن. ومن أجل بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، قامت الدول الأعضاء بتنفيذ العديد من التدابير في مجالات مختلفة، بما في ذلك تفعيل قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن (أ) وتعزيز مشاركة المرأة في مبادرات بناء السلام (ب) خفض الإنفاق العسكري، (ج) تعزيز حل النزاعات بالوسائل السلمية، (د) حماية المرأة في مناطق النزاع، والقضاء على التمييز ضد الطفلة.

29. تعمل الدول الأعضاء بنشاط من أجل إقامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من خلال أجندة المرأة والسلام والأمن في خطط عملها الوطنية. ومع ذلك، لا تزال المرأة ممثلة بشكل غير كافٍ في عملية صنع القرار في مجال حفظ السلام وتسوية النزاعات، ولا تزال النساء والفتيات معرضات للخطر بسبب عودة الصدمات الأمنية والإرهاب والنزاعات المسلحة.

5.2. المجال الحاسم و: حماية البيئة، العمل المناخي، بناء القدرة على التكيف

30. على الرغم من مساهمتها بنسبة 4 في المائة فقط من انبعاثات الكربون العالمية، تواجه أفريقيا تأثيراً غير متناسب من تغير المناخ، حيث يقع 17 بلداً من البلدان العشرين الأكثر عرضة للتأثر في القارة⁴. وتهدد آثار التقلبات المناخية، بما في ذلك الظواهر المناخية المتطرفة والاضطرابات في الزراعة، الأمن الغذائي والنظم الإيكولوجية والاقتصادات وتزيد من خطر النزاعات على الموارد الشحيحة. وقد أدى ذلك إلى انتشار النزوح والهجرة على نطاق واسع، مما يزيد من تفاقم التحديات مثل العنف ضد النساء والفتيات. وتتحمل النساء عبئاً غير متناسب من تغير المناخ بسبب أدوارهن في تقديم الرعاية وتوفير الغذاء والماء والاعتماد على الموارد الطبيعية لكسب الرزق، مما يجعلهن أكثر عرضة للخطر أثناء الكوارث.

31. تم التشديد على الجهود الرامية إلى معالجة هذه الفوارق بين الجنسين في الأطر العالمية مثل منهاج عمل بكين حيث تعهدت الدول الأعضاء بإشراك المرأة في صنع القرار البيئي وإدماج منظورات النوع الاجتماعي في سياسات التنمية المستدامة. الاعتراف بأدوار المرأة كعامل تغيير في الحد من مخاطر الكوارث أمر بالغ الأهمية لضمان القدرة على التكيف مع المناخ (أ) والنهوض بالتنمية المستدامة في سائر أنحاء أفريقيا. ويمكن أن يؤدي تجاهل أوجه الضعف المتصلة بالنوع الاجتماعي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة وإعاقة التقدم في تحقيق القدرة على التكيف مع تغير المناخ (ب).

32. تدرك العديد من الدول الأعضاء أهمية بناء قدرة المرأة على مواجهة الصدمات بما في ذلك تلك الناجمة عن الكوارث الطبيعية وتغير المناخ، وتقوم بإدماج منظورات النوع الاجتماعي في السياسات الحكومية وخطط التنمية، بما في ذلك برامج الحد من مخاطر الكوارث والتخفيف من آثارها، لتعزيز الاستجابات الأكثر مرونة وإنصافاً للتحديات البيئية.

⁴ المصدر: <https://www.uneca.org/stories/17-out-of-the-20-countries-most-threatened-by-climate-change-are-in-africa%2C-but-there-are>

المراجعة الإقليمية لأفريقيا مراجعة ثلاثين عاماً على تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين +30 التقرير الموجز (2020-2024)

ومع ذلك، فإن ما يعيق التقدم المحرز هو نقص تمثيل المرأة في أدوار صنع القرار، وعدم كفاية الموارد المالية والخبرات وعدم وجود نهج حكومي شامل لضمان تعميم منظور النوع الاجتماعي في السياسات البيئية.

3. الرسائل الرئيسية والإجراءات ذات الأولوية

33. لتحقيق المساواة بين الجنسين، حددت الدول الأعضاء خمس مجالات ذات أولوية⁵ للعمل خلال السنوات الخمس المقبلة. وتعتبر السياسات والإجراءات التحويلية التي تعالج الحواجز المؤسسية وتستهدف الأسباب الهيكلية لعدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك معالجة الأعراف الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالنوع الاجتماعي وضمان الموارد المالية الكافية والمتوقعة، ضرورة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

أ. التنمية الشاملة، الازدهار المشترك والعمل اللائق

القضاء على الفقر، الانتاجية الزراعية والأمن الغذائي: سلطت عدة دول الضوء على ضرورة تعزيز حقوق المرأة وضمان الوصول المتساوي إلى الموارد المالية، والتقنية، والخدمات الاجتماعية، وهي أمور ضرورية في المناطق الحضرية والريفية والنائية لتحسين الإنتاجية الزراعية، وتعزيز الأمن الغذائي، ومعالجة الفقر. يجب توجيه التدابير نحو:

- ضمان وصول النساء الريفيات إلى الأراضي، ورأس المال، والتقنية ومعالجة الحواجز التي تعيق تداول منتجاتهن في الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية.
- التعاون مع السلطات المحلية لزيادة الوعي بحقوق المرأة في الأراضي في المناطق الريفية والنائية.
- الاستثمار في خدمات رعاية ذات جودة، ميسورة التكلفة ومتاحة، وضمان أن تكون أنظمة الحماية الاجتماعية مناسبة للرعاية ومستجيبة للنوع الاجتماعي، وتنفيذ سياسات شاملة لإجازات الأمومة والأبوة والإجازات الوالدية لتقليل عبء العمل غير المدفوع على النساء وفق الوقت.
- الاعتراف بمساهمات كل من العمل المدفوع وغير المدفوع من خلال دمج العمل غير المدفوع في الإحصاءات الوطنية.
- تعزيز الوصول إلى التقنية الزراعية من خلال التعاون مع شركات التقنية لتقديم تقنيات زراعية ميسورة التكلفة وحساسة للنوع الاجتماعي، مثل أنظمة الري وتطبيقات الهاتف المحمول للزراعة وتقديم ورش عمل لبناء القدرات التي تعلم النساء كيفية استخدام هذه التقنيات لزيادة الإنتاجية.

⁵ تم تحديد مجالات الأولوية بناء على إجابات الدول على السؤال 7 في "المذكرة التوجيهية للمراجعات الشاملة على المستوى الوطني" الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والتي نُشرت في سبتمبر 2024.

- إنشاء برامج شبكات أمان يقودها المجتمع المحلي تقدم الدعم المباشر للنساء والفتيات الضعيفات المشاركات في الأنشطة الزراعية غير الرسمية. يمكن أن يشمل ذلك لجان محلية تقوم بتقييم الاحتياجات وتوزيع الموارد مثل البذور، والأدوات، أو الغذاء خلال المواسم العجاف.
- تنفيذ مبادرات أمن غذائي يقودها المجتمع المحلي تدمج آليات الحماية الاجتماعية مع الممارسات الزراعية المحلية. يمكن أن يشمل ذلك إنشاء مصارف غذائية توزع الفائض من الغذاء من المزارعين المحليين إلى الأسر الضعيفة، بينما تقدم للعمال غير الرسميين مكافأة صغيرة لعملمهم في عملية توزيع الغذاء.
- تعزيز الوصول إلى الأسواق للنساء من خلال تطوير برامج وطنية وإقليمية لمساعدة الأعمال الزراعية التي تقودها النساء على الاتصال بسلاسل التوريد والأسواق، وتقديم برامج تسهيل التجارة وبناء القدرات لتعزيز قدرة النساء على تلبية معايير الأسواق الدولية، وإنشاء تعاونيات أو جمعيات مزارعين تمكن النساء من بيع منتجاتهم بشكل جماعي أو التفاوض على أسعار أفضل.

ب. القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية

- التعليم الجيد والتدريب والتعلم مدى الحياة للنساء والفتيات أمر بالغ الأهمية. 49 في المائة من الدول الأعضاء في المراجعة، وخاصة في مناطق شرق وجنوب وغرب ووسط أفريقيا، تعطي الأولوية للتعليم الجيد والتدريب والتعلم مدى الحياة للنساء والفتيات بسبب الحاجة إلى الاستعداد لتلبية متطلبات القوى العاملة المستقبلية. لجعل القوى العاملة تنافسية، تتجه الدول إلى توفير التدريب المهني والتقني وتنمية المهارات للرجال والنساء. وفي دول مثل سيشيل وناميبيا، حيث يتسع الفارق في التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس الثانوية وإكمالها لصالح الفتيات، سيكون من الضرورة وضع نموذج جديد لمواجهة التحدي. وفي ظل التهديد المتزايد للأتمتة، يجب توجيه الجهود نحو:
- دمج مهارات الثقافة الرقمية والأتمتة والتقنية الناشئة في المناهج الدراسية لإعداد الطلاب لسوق العمل في المستقبل.
 - إنشاء مسارات للنساء للمشاركة في التعليم المستمر وتطوير المهارات طوال حياتهن المهنية، مع التركيز على التكيف مع احتياجات سوق العمل المتغيرة.
 - تعزيز الشراكات مع الصناعات لتوجيه برامج التعليم والتدريب التقني والمهني لتتوافق مع متطلبات السوق وتوفير فرص تدريب أو توظيف للطلاب، وخاصة النساء والفتيات.
 - التعاون مع شركات التقنية لتقديم فرص تدريب وتلمذة مهنية للنساء في مجالات العلوم والتقنية.
 - الشراكة مع مقدمي التعليم عبر الإنترنت الدوليين لتقديم دورات بلغات وسياقات محلية.
 - الشراكة مع منظمات التعليم العالمية لتقديم ورش عمل وفرص تعلم مستمر للمعلمين.
 - تشجيع القطاع الخاص على رعاية برامج التعليم والتدريب التقني والمهني والتدريب في مجالات العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات وتوفير فرص التعلم العملي.

ج. الحرية من العنف والوصم والقوالب النمطية

القضاء على العنف ضد النساء والفتيات. على الرغم من أن الدول الأعضاء قد اتخذت مبادرات متنوعة لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك تحسين الخدمات للناجيات، وتطبيق القوانين القائمة، وإدخال قوانين جديدة، وتعزيز وصول النساء إلى العدالة، إلا أن إفريقيا لا تزال تواجه تحديات كبيرة في معالجة العنف ضد النساء والفتيات، كما أشارت غالبية الدول التي تمت مراجعتها (90 في المائة). يتجاوز هذا التحدي المستمر جميع المناطق الفرعية في إفريقيا. يجب توجيه الجهود نحو:

- تعزيز قدرة المسؤولين الحكوميين على تطوير وتنفيذ وتطبيق القوانين والسياسات ذات الصلة.
- إطلاق وتوسيع حملات التوعية والتعليم العام بالتعاون مع قادة المجتمع، مع ضمان إشراك الرجال والفتيات في هذه الحملات.

المراجعة الإقليمية لأفريقيا مراجعة ثلاثين عاماً على تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين +30 التقرير الموجز (2020-2024)

- ضمان أن تعالج برامج الحماية الاجتماعية العنف ضد النساء والفتيات بشكل صريح من خلال تضمين مكونات مثل الوصول إلى الملاجئ الطارئة، والدعم النفسي، والمساعدة القانونية، وخدمات إعادة الاندماج للناجيات.
- نشر المعلومات حول السبل القانونية المتاحة ضد العنف وتشجيع الإبلاغ عن العنف ضد النساء والفتيات.
- تبني نهج متعددة القطاعات، حيث تستخدم الحكومات بشكل متزايد استراتيجيات متعددة الأطراف لإشراك المجتمعات.
- تعزيز الشراكات لضمان المشاركة الفعالة لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المؤسسات العامة على المستويات جميعها، ومنظمات المجتمع المدني، وشركاء التنمية.
- توفير الموارد وتجهيز المراكز، بما في ذلك توسيعها إلى المناطق النائية حيث تكون الحاجة إليها ماسة.
- تدريب المعلمين وموظفي المدارس على الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات من خلال تطوير مناهج وبرامج تدريبية للمعلمين والطلاب لزيادة الوعي حول العنف ضد النساء والفتيات، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتقديم مهارات لحل النزاعات وبناء علاقات قائمة على الاحترام.

1. **المساواة وعدم التمييز بموجب القانون والوصول إلى العدالة.** أولت 39 في المائة من الدول التي تمت مراجعتها، لا سيما تلك في منطقة جنوب إفريقيا الفرعية، الأولوية للمساواة وعدم التمييز بموجب القانون والوصول إلى العدالة للسنوات الخمس القادمة. فضلاً عن ذلك، سلطت عدة دول الضوء على أهمية سن وتطبيق قوانين المساواة وعدم التمييز في السنوات الخمس المقبلة. ومع ذلك، في بعض الدول، لا تزال القوانين العرفية والدينية مدعومة من قبل دساتيرها، مما يؤدي غالباً إلى ترسيخ التمييز وحرمان النساء والفتيات من حقوقهن الكاملة كما تضمنها الدساتير الوطنية. يجب توجيه الجهود نحو:
 - تجديد الشراكات وتحسين التنسيق بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، مصحوباً بإصلاحات سياسية وحماية قانونية لمعالجة الفجوات الناشئة وإقامة بيئة أكثر شمولاً للنساء والفتيات، بما في ذلك الأقليات الجنسية والأقلية بناء على النوع الاجتماعي.
 - بالإضافة إلى سن تشريعات تقدمية، فإن الجهود لضمان تنفيذها وتطبيقها بكفاءة وفعالية أمر بالغ الأهمية.
 - إعطاء الأولوية لإصلاح وموائمة القوانين، بما في ذلك القوانين العرفية، لتتوافق مع أدوات حقوق الإنسان.
 - تعزيز البرامج لزيادة وعي النساء بحقوقهن ووسائل المطالبة بها.
 - تحسين جمع البيانات النوعية المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة والعرق والموقع والحالة الاجتماعية والاقتصادية لاستهداف الإصلاحات السياسية وتقييم فعاليتها.
 - إعطاء الأولوية لتحسين وتوسيع المبادرات الناجحة مثل أنظمة العدالة البديلة المجتمعية في السنوات الخمس المقبلة للمساعدة على حل النزاعات المحلية وتعزيز العدالة التصالحية في الحالات التي لا تكون فيها آليات العدالة الرسمية متاحة بسهولة.
 - تنفيذ برامج المساعدة القانونية لتقديم خدمات المساعدة القانونية للمحتاجين لتحسين الوصول وفعالية هذه الخدمات. تبني والالتزام بمبادئ الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي لضمان تخصيص أكثر عدالة للموارد للمساعدة على تمويل المبادرات.
 - تعزيز التعاون والشراكات الفعالة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لمعالجة قيود الموارد وتعزيز المساواة بين الجنسين والوصول إلى العدالة.

د. المشاركة ، المساواة والمؤسسات المستجيبة للنوع الاجتماعي

تعزيز مشاركة المرأة السياسية وتمثيلها: على الرغم من أن الدول الأعضاء قد أحرزت تقدماً في مشاركة المرأة السياسية على مدى الثلاثين عاماً الماضية، إلا أن حوالي ثلث الدول الأعضاء في إفريقيا فقط قد حققت نسبة 30 في المائة من النساء. إن أهمية تعزيز مشاركة المرأة في السياسة وضمان تمثيلها تشكل قضية حاسمة في كافة المناطق الفرعية، على الرغم من أن شمال إفريقيا أعطى الأولوية لمبادرات أخرى على هذه. وهناك حاجة إلى مبادرات لمعالجة الحواجز مثل العبء غير المتكافئ للعمل غير المدفوع، ورد الفعل العكسي ضد النساء في السلطة، والتصور بأن القيادة يهيمن عليها الذكور. وبالتالي، ينبغي على الدول الأعضاء إعطاء الأولوية:

- تعزيز البرامج لتطوير القيادة، وبناء الشبكات، والإرشاد.
- تعزيز آليات التنفيذ لضمان التطبيق الفعال للحصص الانتخابية المتعلقة بالنوع الاجتماعي.
- مساعدة الدول التي لم تعتمد بعد قوانين المساواة بين الجنسين على وضع تدابير مناسبة لتسريع تنفيذها وتطبيقها الفعال.
- توسيع الحيز المدني وحماية حقوق الحركات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان للنساء.
- منع العنف ضد النساء في السياسة والحياة العامة والتحقيق فيه ومقاضاته ومعاقبته أمر ضروري أيضاً. ويجب التركيز على ضمان أن يؤدي التمثيل المتزايد للنساء في السياسة والحياة العامة إلى اعتماد تشريعات وسياسات تعزز المساواة بين الجنسين، وتساعد على معالجة التصوير السلبي للنساء والفتيات في وسائل الإعلام.
- تسهيل حملات التوعية العامة ومشاركة الرجال والمجتمع، حيث كانت هذه الجهود فعالة في تغيير المواقف وتعزيز قبول أدوار القيادة للنساء.
- الاستثمار في التعليم والإرشاد وبرامج القيادة والتدريب للنساء. يجب أن تعطي هذه البرامج الأولوية للشابات والفتيات والمجموعات المهمشة وتركز على تطوير المهارات في القيادة، والتحدث أمام الجمهور، والحملات السياسية.
- إنشاء ورعاية شراكات مبتكرة والتعاون مع منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية لتوسيع برامج الإرشاد التي تقدم التوجيه وتزيد الموارد والدعم للنساء اللواتي يطمحن إلى مناصب القيادة السياسية.
- الاستفادة من تحليلات البيانات المتقدمة لتحديد المرشحات المحتملات للإرشاد وإنشاء أنظمة مراقبة ومساءلة قوية لمتابعة التقدم في إدماج النساء في مختلف المناصب السياسية والقيادية، بما في ذلك تقييم تأثير السياسات الخاصة بالنوع الاجتماعي.

هـ. مجتمع سلمي وشامل للجميع

التقاء بكين+30، الذكرى الخامسة والعشرون لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، وعشر سنوات من أجندة 2030 يوفر فرصة للتأمل في التقدم المحرز في تحقيق أجندة المرأة والسلام والأمن وكذلك تحديد أفضل الممارسات والنهج المبتكرة التي يمكن اعتمادها في المستقبل.

- الحاجة إلى تمويل كافٍ لتعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن: لوضع السياسات موضع التنفيذ، تحتاج خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى زيادة التمويل، والمراقبة والتقييم، والتوطين.
- من الضروري إعطاء الأولوية للتغييرات الهيكلية في قطاع العدالة. ضمان سلامة وأمن المدافعات عن حقوق الإنسان في سياق تزايد التطرف العنيف، والردود العكسية على حقوق الإنسان، وتقلص الحيز المدني في سائر أنحاء المنطقة.
- زيادة التثقيف المدني حول أجندة المرأة والسلام والأمن: لا يزال هناك اعتقاد خاطئ بأن أجندات المرأة والسلام والأمن ذات صلة فقط بسياقات النزاع أو المناطق الإنسانية، وهناك حاجة إلى التثقيف المدني.
- تعزيز جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي.
- معالجة هذه التحديات ستتطلب استثماراً أكبر في الوزارات ذات الصلة وآليات النوع الاجتماعي، وتحسين آليات التنسيق، وتعزيز الشراكات لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بشكل فعال.
- زيادة تمثيل ومشاركة النساء في عمليات السلام والمفاوضات المختلفة بما في ذلك كوسطاء ومفاوضين.

و. حماية البيئة والعمل المناخي وبناء القدرة على التكيف

التحديات المتعلقة بدمج النوع الاجتماعي في السياسات البيئية والحد من مخاطر الكوارث متعددة الأوجه ومتجذرة بعمق. ويعتبر معالجة هذه العوائق ضروري لضمان أن تحقق السياسات والبرامج المناخية في إفريقيا المساواة بين الجنسين وتعزز القدرة على مواجهة التحديات البيئية. وفي المستقبل، من الضروري أن تعطي الدول الأعضاء الأولوية لما يلي:

- مبادرات بناء القدرات التي تتناول الأعراف الثقافية والاجتماعية التي تؤثر سلباً على الديناميكيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي داخل الحكومات والمؤسسات الأخرى المشاركة في سياسة والعمل المناخي.
- جمع واستخدام البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي لإبلاغ السياسات والبرامج بشكل فعال. يجب أن تتجاوز أنشطة الرصد والتقييم والتعلم مجرد تصنيف البيانات لتعزيز أنظمة الرصد والتقييم والتعلم المستجيبة للنوع الاجتماعي. ويمكن للدول الأعضاء الاستفادة من مراكز الفكر الراسخة والهيئات الإقليمية والمعاهد البحثية عبر القارة للوصول إلى الخبرة الفنية في إنشاء أنظمة الرصد والتقييم والتعلق المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- تعزيز الأطر المؤسسية لضمان المساءلة الكافية والتعاون الفعال بين وزارات النوع الاجتماعي والمناخ لتعزيز دمج النوع الاجتماعي.
- استكشاف طرق مبتكرة لتعبئة التمويل للسياسات البيئية المستجيبة للنوع الاجتماعي ومبادرات الحد من مخاطر الكوارث.
- تعزيز الشراكات والتعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ومجموعات النساء والمؤسسات البحثية والقطاع الخاص للاستفادة من الخبرات والموارد والشبكات لدمج النوع الاجتماعي في العمل المناخي.
- زيادة مشاركة النساء في أدوار صنع القرار داخل القطاعات المتعلقة بالمناخ على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من خلال إنشاء أو فرض حصص وأهداف خاصة بالنوع الاجتماعي.